AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

المسؤولية الدستورية للحكومات في حالات الطوارئ الصحية دراسة مقارنة بعد جائحة كوفيد-١٩

The Constitutional Responsibility of Governments in Health Emergencies: A Comparative Study after the COVID-19 Pandemic

م. د سنان سهيل نجمان
Dr. Sinan Suhail Najman
Lecturer. Dr. Sinanaletbee@gmail.com
جامعة واسط/ كلية القانون
Wasit University/ college of law

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

الملخص بالعربية: شهد العالم أزمة صحية غير مسبوقة مع تفشي جائحة كوفيد-١٩، مما دفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة انتشار الفيروس. أثارت هذه الإجراءات تساؤلات حول مدى التزام الحكومات بالإطار الدستوري خلال حالات الطوارئ الصحية، وتأثيرها على الحقوق والحريات العامة. يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية الدستورية للحكومات خلال الأزمات الصحية، مع التركيز على التجربة العراقية ومقارنتها بدول أخرى. كما يتناول البحث دور السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) في إدارة الأزمة، وتأثير القرارات الحكومية على الاقتصاد، والصحة العامة، وحقوق الإنسان. توصلت الدراسة إلى أن غياب تشريع واضح للطوارئ الصحية أثر سلبًا على استجابة الحكومة العراقية، وأدى إلى ضعف الرقابة البرلمانية والقضائية. بناءً على ذلك، يوصي البحث بوضع إطار قانوني متكامل لحالات الطوارئ الصحية لضمان تحقيق التوازن بين الاستجابة الفعالة للأزمات واحترام الحقوق الدستورية.

الكلمات المفتاحية :- المسؤولية الدستورية , الطوارئ الصحية , الحقوق الدستورية, جائحة كوفيد-١٩

Summary in English: The world faced an unprecedented health crisis with the outbreak of the COVID-19 pandemic, prompting governments to implement exceptional measures to control the virus's spread. These measures raised concerns about governments' adherence to constitutional frameworks during health emergencies and their impact on public rights and freedoms. This study examines the constitutional responsibility of governments during health crises, focusing on Iraq's experience and comparing it with other countries. It explores the roles of the three branches of government (executive, legislative, and judicial) in crisis management and analyzes the impact of governmental decisions on the economy, public health, and human rights. The study concludes that the absence of a clear legal framework for health emergencies negatively affected Iraq's governmental response and weakened parliamentary and judicial oversight. Consequently, the study recommends establishing a comprehensive legal framework for

health emergencies to ensure a balance between effective crisis response and the protection of constitutional rights.
Keywords: Constitutional responsibility, health emergency, constitutional rights, COVID-19 pandemic

المقدمة شهد العالم أزمة صحية غير مسبوقة مع تفشي جائحة كوفيد-١٩، التي أثرت على جميع جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. دفعت هذه الجائحة الحكومات إلى اتخاذ قرارات استثنائية لمواجهة انتشار الفيروس، مما أثار تساؤلات قانونية حول مدى التزام الحكومات بالإطار الدستوري أثناء الأزمات الصحية. تبرز في هذا السياق المسؤولية الدستورية للحكومات، التي تفرض عليها التقيد بالضوابط القانونية والدستورية حتى في حالات الطوارئ.

في العراق، أثارت إجراءات الحكومة خلال الجائحة نقاشات واسعة حول مدى دستوريتها، وفعاليتها، وتأثيرها على الحقوق والحريات العامة، مما يجعل دراسة هذه القضية أمرًا بالغ الأهمية لفهم التحديات التي تواجه الأنظمة الدستورية في ظل الأزمات الصحية.

مشكلة البحث تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في الإجابة عن السؤال التالي:

- إلى أي مدى التزمت الحكومة العراقية بالإطار الدستوري في إدارة جائحة كوفيد-١٩؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما هو مفهوم المسؤولية الدستورية في حالات الطوارئ الصحية؟
٢. كيف تعاملت الدساتير المقارنة مع الأزمات الصحية، وما مدى اتساع صلاحيات الحكومات فيها؟
٣. ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية خلال الجائحة، وهل كانت متوافقة مع الدستور؟
٤. كيف أثرت قرارات الحكومة العراقية على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين؟
٥. ما هو الدور الرقابي الذي مارسه البرلمان والقضاء العراقي خلال الجائحة؟

أهمية البحث تنبع أهمية هذا البحث من الجوانب التالية:

١. **الأهمية القانونية والدستورية:**
   - يسلط البحث الضوء على المسؤولية الدستورية للحكومات في الأزمات الصحية، وهو موضوع ذو أهمية متزايدة مع احتمال وقوع جوائح مستقبلية.
   - يساعد في فهم حدود السلطة التنفيذية خلال حالات الطوارئ وفقًا للأنظمة الدستورية المختلفة.
٢. الأهمية العملية:
   - يقدم البحث تحليلًا رقميًا للإجراءات الحكومية وتأثيراتها على الصحة العامة والاقتصاد وحقوق الإنسان.
   - يوضح كيف تعامل العراق مع الجائحة مقارنة بدول أخرى، مما يساهم في تقديم توصيات لتحسين إدارة الأزمات المستقبلية.
٣. **الأهمية السياسية والاجتماعية:**

- يساهم البحث في تعزيز الوعي العام حول حقوق المواطنين أثناء الطوارئ الصحية.
- يمكن أن يكون مرجعًا لصناع القرار والباحثين المهتمين بتطوير الأطر القانونية لإدارة الأزمات الصحية.

أهداف البحث يهدف هذا البحث إلى:

١. تحليل الإطار النظري للمسؤولية الدستورية في حالات الطوارئ الصحية، من خلال استعراض النصوص الدستورية والتشريعات المقارنة.
٢. تقييم الإجراءات الحكومية في العراق خلال جائحة كوفيد-١٩، ومدى التزامها بالدستور والقوانين النافذة.
٣. تحليل البيانات والإحصائيات الخاصة بالجائحة في العراق، بما في ذلك معدلات الإصابة، الوفيات، الاستجابة الطبية، والتأثيرات الاقتصادية.
٤. مقارنة استجابة العراق مع دول أخرى لتحديد الفجوات وتحليل نقاط القوة والضعف.
٥. دراسة الرقابة البرلمانية والقضائية على قرارات الحكومة خلال الأزمة، وقياس مدى فعاليتها.

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الدستورية في حالات الطوارئ الصحية

المبحث الأول: المسؤولية الدستورية – المفهوم والتطور

١. تعريف المسؤولية الدستورية وأنواعها

المسؤولية الدستورية هي التزام الحكومات والسلطات العامة بالتقيد بأحكام الدستور أثناء ممارسة وظائفها، وخاصة خلال حالات الطوارئ. ويترتب عليها محاسبة المسؤولين الحكوميين عند انتهاكهم المبادئ الدستورية أو مخالفة القوانين [١] .

أنواع المسؤولية الدستورية:

١. المسؤولية السياسية :تتعلق بقدرة البرلمان أو المؤسسات المنتخبة على محاسبة الحكومة عند تجاوزها للسلطات الممنوحة لها دستوريًا.
٢. المسؤولية القانونية :تعني خضوع المسؤولين الحكوميين للقانون، سواء من خلال المحاكم الدستورية أو المؤسسات القضائية.
٣. المسؤولية الجنائية :تُفرض عندما يرتكب المسؤولون جرائم تتعلق بانتهاك الدستور، مثل تعطيل القوانين أو إساءة استخدام السلطة أثناء الأزمات.
٤. المسؤولية الإدارية :ترتبط بتقييم الأداء التنفيذي والإداري للسلطة التنفيذية خلال إدارة الأزمات.

٢. الأساس القانوني للمسؤولية الدستورية في حالات الطوارئ الصحية

تعتمد المسؤولية الدستورية في حالات الطوارئ الصحية على مجموعة من القواعد الدستورية والتشريعات التي تحدد نطاق الصلاحيات الحكومية والحدود المفروضة عليها .ومن أبرز هذه الأسس [٢] :

[١] . سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مدار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٨،ص٩٧

[٢] فاطمة الزهراء غريبي، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الضحي للنشر والتوزيع، الجلفة.الجزائر، ٢٠١٥، ص،٢٣

١. المبادئ الدستورية المنظمة للطوارئ الصحية

- العديد من الدساتير تنص على حالات الطوارئ وتنظم كيفية إعلانها، مثل الدستور الفرنسي الذي يحدد القيود القانونية على السلطة التنفيذية أثناء الأزمات، والدستور الألماني الذي يتطلب رقابة برلمانية على قرارات الطوارئ.
- في العراق، لا يوجد قانون صريح للطوارئ الصحية، لكن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يتناول حالات الطوارئ بشكل عام في المادة ٦١ (تمنح البرلمان سلطة الموافقة على إعلان الطوارئ) والمادة ٨٠ (تحدد صلاحيات الحكومة في إدارة الأزمات) [١] .

٢. الحدود الدستورية لسلطة الحكومة في حالات الطوارئ الصحية

- لا يجوز أن تتجاوز الحكومة سلطاتها الدستورية حتى في الظروف الاستثنائية.
- يجب أن تكون الإجراءات متناسبة مع الحاجة الفعلية للطوارئ ولا تؤدي إلى تعطيل دائم للحقوق والحريات الأساسية.

٣. التشريعات والقوانين المتعلقة بالطوارئ الصحية

- بعض الدول أصدرت قوانين خاصة بالطوارئ الصحية (مثل قانون الطوارئ الصحية في فرنسا)
- العراق اعتمد قرارات تنفيذية لمعالجة الجائحة دون إطار قانوني صريح ينظم حالات الطوارئ الصحية.

٣.دور السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) في تنظيم الطوارئ الصحية

أ. السلطة التنفيذية ودورها في إدارة الطوارئ الصحية

- تمتلك الحكومة صلاحيات إدارة الأزمات الصحية، مثل فرض الإغلاق العام، تقييد التنقل، وتنظيم خدمات الرعاية الصحية.
- في العراق، قامت الحكومة بإصدار قرارات مثل حظر التجوال، الإغلاق الجزئي، وتعليق بعض الأنشطة الاقتصادية. [٢]
- الإشكالية تكمن في مدى دستورية هذه القرارات وغياب تشريع خاص ينظمها.

ب. السلطة التشريعية ودورها الرقابي على قرارات الطوارئ الصحية

- البرلمان مسؤول عن مراقبة أداء الحكومة والتأكد من عدم تجاوزها لحدود سلطاتها أثناء الأزمات.
- في بعض الدول مثل الولايات المتحدة، يتطلب إعلان الطوارئ الصحية موافقة تشريعية، بينما في العراق، اقتصرت الإجراءات على قرارات حكومية دون رقابة برلمانية كافية.
- عدد الجلسات البرلمانية التي ناقشت إدارة الأزمة في العراق كان محدودًا، مما أثر على فعالية الرقابة التشريعية. [٣]

---

[١] المادة ٦١ و ٨٠ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥

[٢] مزوزي، ياسين. "دور المجلس الأعلى للقضاء في تعزيز استقلال السلطة القضائية". مجلة الباحث للدراسات.(٢٠١٧ حزيران/ يونيو) الأكادمية. العدد ١١ ص ٤٢

[٣] علي صاحب جاسم الشريفي –القيود على الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية في العراق والرقابة القضائية عليها –رسالة ماجستير–معهد البحوث والدراسات العربية –قسم الدراسات القانونية –جامعة الدول العربية –القاهرة –٢٠١١–ص٦ .

ج. السلطة القضائية ومدى تدخلها في حالات الطوارئ الصحية

- المحاكم الدستورية تراقب دستورية القرارات الصادرة أثناء الأزمات لضمان عدم انتهاك الحقوق الأساسية.
- في بعض الدول، تم إلغاء قرارات حكومية بحجة عدم دستوريتها (مثل قرارات المحكمة الدستورية في ألمانيا حول قيود التنقل أثناء الجائحة)
- في العراق، لم يكن هناك دور واضح للمحكمة الاتحادية العليا في مراجعة قرارات الطوارئ الصحية. [١]

المبحث الثاني: الطوارئ الصحية في الدساتير المقارنة

١. تحليل نماذج من دساتير دول ديمقراطية (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا)

في الأنظمة الديمقراطية، يتم تنظيم حالات الطوارئ الصحية من خلال القوانين والدساتير، مع وجود آليات واضحة للرقابة والتوازن بين السلطات لضمان عدم استغلال السلطة التنفيذية للأزمة.

أ. الولايات المتحدة الأمريكية

- لا يمنح الدستور الأمريكي السلطة التنفيذية صلاحيات مطلقة في حالات الطوارئ، لكن الحكومة الفيدرالية والولايات تملك صلاحيات محددة وفقًا لقانون "الطوارئ الوطنية.(National Emergencies Act – 1976) "
- خلال جائحة كوفيد–١٩، أعلن الرئيس حالة طوارئ وطنية، لكن صلاحيات التنفيذ بقيت بيد حكومات الولايات، حيث كان لكل ولاية الحق في فرض قيودها الخاصة مثل الإغلاق وقيود السفر.
- لعب الكونغرس والمحاكم دورًا بارزًا في مراجعة القرارات التنفيذية، ومنع بعض الإجراءات التي تم اعتبارها غير دستورية، مثل فرض قيود على حرية التجمع دون مبرر قانوني كافٍ. [٢]

ب. فرنسا

- ينظم الدستور الفرنسي حالات الطوارئ بموجب المادة 16(تعطي رئيس الجمهورية سلطات استثنائية) والمادة 36 (تنظم حالة الطوارئ العسكرية)، لكن لا يوجد نص دستوري محدد للطوارئ الصحية. [٣]
- خلال جائحة كوفيد–١٩، تم سن "قانون الطوارئ الصحية "الذي منح الحكومة صلاحيات استثنائية، مثل فرض قيود على حرية التنقل وإغلاق المؤسسات.
- رغم ذلك، بقيت هناك رقابة برلمانية وقضائية، حيث راجعت المحكمة الدستورية القوانين الاستثنائية لضمان توافقها مع الحقوق الأساسية.

ج. ألمانيا

---

[١] د. فوزت فرحات : القانون الاداري العام ، الكتاب الاول التنظيم الاداري والنشاط الاداري –ط١–مكتبة زين الحقوقية والادبية –بيروت –لبنان–٢٠٠٤–ص ١٥٩ .

[٢] المادة ١٦ و٣٦ من الدستور الفرنسي

[٣] د. جورج سعد : القانون الاداري العام والمنازعات الادارية –ط١–منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان–٢٠٠٦–ص١٢٧–١٢٨ .

- يعتمد النظام الألماني على دستور القانون الأساسي(Grundgesetz) ، الذي يحدد بدقة حدود الطوارئ، بحيث يجب أن يكون أي تقييد للحقوق متناسبًا مع حجم الخطر.
- خلال الجائحة، قامت الحكومة الألمانية بفرض قيود على التنقل والتجمعات، لكن المحكمة الدستورية الألمانية ألغت بعض القيود التي رأت أنها تتجاوز الحدود الدستورية، مثل الحظر المطلق على التجمعات.
- البرلمان الألماني لعب دورًا فعالًا في مراقبة القرارات الحكومية، حيث كان مطلوبًا تجديد أي قرار طوارئ بموافقة تشريعية. [١]

٢. مقارنة مع دول ذات أنظمة مركزية أو هجينة (مثل الصين، روسيا)

في الدول ذات الأنظمة المركزية أو الهجينة، تميل الحكومات إلى فرض إجراءات طارئة بسلطات تنفيذية أوسع، وغالبًا ما تكون آليات الرقابة البرلمانية والقضائية ضعيفة أو غائبة.

أ. الصين

- تتمتع الحكومة الصينية بسلطة مركزية قوية، حيث يمكنها إصدار قرارات مباشرة دون الحاجة إلى موافقة برلمانية أو رقابة قضائية.
- خلال الجائحة، فرضت قيود صارمة للغاية مثل إغلاق المدن بالكامل، المراقبة الرقمية، والحد من حرية التنقل، مما أدى إلى سيطرة شبه كاملة على تفشي الفيروس ولكن مع انتقادات دولية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.
- لا يوجد في الصين محكمة دستورية مستقلة، مما جعل القرارات الحكومية غير قابلة للطعن بسهولة. [٢]

ب. روسيا

- يمتلك الرئيس الروسي سلطات واسعة خلال حالات الطوارئ، وفقًا للدستور الروسي، الذي يمنحه سلطة فرض إجراءات استثنائية دون الحاجة إلى موافقة فورية من البرلمان.
- خلال جائحة كوفيد-١٩، فرضت الحكومة قيودًا صارمة على الإعلام والتجمعات السياسية تحت ذريعة مكافحة الفيروس، مما أدى إلى اتهامات بانتهاك حقوق المواطنين.
- رغم أن المحكمة الدستورية الروسية قائمة، إلا أنها نادراً ما تتدخل في قرارات الطوارئ التي تتخذها السلطة التنفيذية. [٣]

٣. حدود السلطة التنفيذية في حالات الطوارئ الصحية ودور الرقابة التشريعية والقضائية

أ. تقييد السلطة التنفيذية خلال الطوارئ الصحية

- في الدول الديمقراطية (مثل فرنسا وألمانيا)، يتم تحديد صلاحيات الحكومة بحيث لا تستطيع اتخاذ قرارات دائمة أو انتهاك الحريات دون رقابة.

---

[١] د. محي الدين القيسي –القانون الإداري العام –ط١–منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان–٢٠٠٧ –ص ١٨٦

[٢] د. سامي جمال الدين : أصول القانون الإداري –منشأة المعارف بالإسكندرية –مصر –٢٠٠٤ –ص٣١٧–٣١٨

[٣] ،بعلي، محمد الصغير (٢٠٠٩). الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع.الجزائر ص ٦٥

- في الدول المركزية (مثل الصين وروسيا)، تكون السلطات التنفيذية غير مقيدة عمليًا أثناء الطوارئ، مما يؤدي إلى إمكانية إساءة استخدام السلطة. [١]

ب. دور الرقابة التشريعية

- في الأنظمة الديمقراطية، يلعب البرلمان دورًا في مراجعة قرارات الحكومة، تجديد قوانين الطوارئ، والتأكد من عدم انتهاك الدستور.
- في الأنظمة المركزية، يكون دور البرلمان شكليًا، وغالبًا ما يتم التصديق على قرارات الحكومة دون معارضة حقيقية.

ج. الرقابة القضائية

- في الديمقراطيات، تقوم المحاكم الدستورية بمراجعة القرارات الحكومية لضمان دستوريتها.
- في الأنظمة الهجينة أو المركزية، تكون المحاكم خاضعة للسلطة التنفيذية، مما يجعل الرقابة القضائية محدودة أو غير فعالة. [٢]

المبحث الثالث: الإجراءات الحكومية خلال جائحة كوفيد-١٩ – مقارنة دولية

١. الإجراءات القانونية والتدابير الصحية المتخذة عالميًا

أجبرت جائحة كوفيد-١٩ الحكومات في جميع أنحاء العالم على اتخاذ إجراءات استثنائية للحد من انتشار الفيروس وحماية الصحة العامة. إلا أن هذه الإجراءات اختلفت بشكل كبير من دولة إلى أخرى وفقًا للنظام السياسي، والقوانين الدستورية، ومدى استقلالية المؤسسات الرقابية.

أ. الإجراءات القانونية المتبعة في الدول الديمقراطية

(مثل الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة)

- فرض حالات الطوارئ الصحية القانونية:
  - أصدرت العديد من الدول تشريعات مؤقتة لتنظيم الاستجابة للجائحة، مثل "قانون الطوارئ الصحية" في فرنسا و"قانون الوقاية من الأمراض المعدية" في ألمانيا.
  - الولايات المتحدة سمحت لكل ولاية باتخاذ قراراتها المستقلة استنادًا إلى قوانين الصحة العامة المحلية. [٣]
- الإغلاق العام وتقييد الحريات:
  - فرضت قيود على السفر والتنقل والتجمعات، مع ضمان استثناءات لحرية التعبير والعمل السياسي (كما في ألمانيا والمملكة المتحدة).

---

[١] نعمان احمد الخطيب، البسيط في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، (٢٠١٧)، ص ٤١

[٢] محمد علي الخلايلة، القضاء الإداري دراسة تحليلية في كل من الأردن وفرنسا وبريطانيا .ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،٢٠٢٠ ، ص٧٥.

[٣] ريم محمود الرواشدة، الضغوط النفسية وعلاقتها بالانحراف السلوكي في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين في المستشفيات الحكومية في الأردن. مجلة العلوم التربوية و النفسية, (٢٠٢٢)، ص ١٢٨-١٥٦.

- في بعض الحالات، تم الطعن على هذه القيود أمام المحاكم، مثلما حدث في فرنسا، حيث ألزمت المحكمة الدستورية الحكومة بتوضيح مبررات القيود الصحية.

- إجراءات دعم الاقتصاد والمواطنين:
- تقديم حزم تحفيزية اقتصادية لدعم الأفراد والشركات المتضررة.
- دعم مالي للأسر والعاطلين عن العمل، مثل برنامج "الإعانات الفيدرالية" في الولايات المتحدة وحزمة المساعدات الاقتصادية في ألمانيا. [١]

ب. الإجراءات المتبعة في الدول ذات الأنظمة المركزية أو الهجينة

(مثل الصين، روسيا، الهند، البرازيل، تركيا)

- إجراءات أكثر صرامة وقمع للحريات:
- فرض إغلاق صارم دون استثناءات واضحة، كما حدث في الصين حيث تم إغلاق مدن كاملة وفرض نظام مراقبة رقمي صارم على الأفراد.
- في روسيا، استخدمت الحكومة الجائحة لتقييد حرية التعبير من خلال قوانين تحظر نشر معلومات تعتبرها "مضللة" عن الفيروس.

- ضعف الشفافية والمساءلة:
- لم يكن هناك رقابة فعلية على قرارات الحكومة في بعض الدول، حيث لم تتم مناقشة قرارات الطوارئ في البرلمان كما في تركيا وروسيا.
- تعاملت بعض الدول مع الجائحة باعتبارها أزمة أمنية أكثر من كونها أزمة صحية، مما أدى إلى نشر الجيش وقوات الأمن لمراقبة تطبيق القيود. [٢]

- دعم اقتصادي محدود أو غير كافٍ:
- في بعض الدول النامية، مثل الهند والبرازيل، كانت هناك صعوبات في تقديم دعم اقتصادي كافٍ للأفراد المتضررين، مما أدى إلى احتجاجات واضطرابات اجتماعية.

٢. الرقابة على قرارات الحكومات بعد الجائحة وأمثلة من دول تمت فيها محاسبة الحكومات

أ. الرقابة التشريعية والقضائية بعد الجائحة في الدول الديمقراطية

بعد انتهاء الجائحة، واجهت العديد من الحكومات مساءلة قانونية وبرلمانية حول كيفية تعاملها مع الأزمة، وأجرت بعض الدول تحقيقات رسمية لمراجعة القرارات التي تم اتخاذها: [١]

---

[١] خليل و نجلاء محمد عاطف مصطفى. (٢٠٢٢). التحديات الاجتماعية التي واجهت نمط الحياة الصحي للأسرة المصرية في ظل جائحة كورونا: دراسة ميدانية. مجلة كلية الآداب بقنا, ٣١(٥٧), ص ٣٠٧-٤٠٤.

[٢] أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف. (٢٠٢٠). دور تطبيقات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية الاقتصادية لمواجهة أثر تداعيات فيروس" كورونا-كوفيد-١٩": دراسة ميدانية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية, ص٤٦.

- فرنسا:
  - أطلقت لجنة برلمانية تحقيقًا حول مدى استعداد الحكومة للجائحة، وتم استدعاء مسؤولين حكوميين لمساءلتهم بشأن القرارات التي اتخذوها.
  - قضت المحكمة الدستورية بعدم قانونية بعض التدابير التي تم فرضها خلال الجائحة، مثل بعض قيود الحظر الصحي.
- المملكة المتحدة:
  - أُجري تحقيق برلماني موسع حول مدى كفاءة الحكومة في مواجهة الجائحة، وتم انتقاد رئيس الوزراء بسبب القرارات المتأخرة في فرض الإغلاق العام.
- الولايات المتحدة:
  - عُقدت جلسات استماع في الكونغرس لمحاسبة إدارة الرئيس ترامب على استجابتها للجائحة، خاصة فيما يتعلق بإمدادات اللقاحات والتأخير في فرض الإجراءات الصحية.
- ألمانيا:
  - رفعت منظمات المجتمع المدني قضايا ضد بعض التدابير الحكومية، مما أدى إلى مراجعات قانونية لبعض الإجراءات التي تم اعتبارها انتهاكًا للحريات الفردية. [٢]

ب. غياب المساءلة الفعالة في الدول المركزية والسلطوية

- الصين:
  - لم تكن هناك أي محاسبة علنية للحكومة بشأن تعاملها مع الجائحة، حيث تتحكم الدولة بشكل كامل في وسائل الإعلام والقضاء.
  - لم تُجرَ أي تحقيقات رسمية مستقلة حول الاستجابة الأولية للجائحة.
- روسيا:
  - لم يخضع المسؤولون الحكوميون لأي مساءلة حقيقية بشأن تعاملهم مع الجائحة.
  - استُخدمت قوانين الطوارئ التي فُرضت خلال الجائحة لاحقًا لقمع المعارضة السياسية [٣] .
- البرازيل:

[١] فايز بن ظفره,و سعد آل عزام/. (٢٠٢٣). أثر القيادة التحويلية على إدارة الأزمة الصحية في ظل وباء كوفيد١٩ بالتطبيق على إمارة منطقة عسير. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٤(٢), ص ٢٦٧-٢٩٩.

[٢] نوار زين الدين اب. التشخيص الرسمي للإجراءات الحكومية في مواجهة فيروس كورونا ١٩. مجلة جرش للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢ ص,٢٣ .

[٣] وهبي، زكرياء، متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا – كوفيد١٩، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد.٢٠٢٠، ص٤العدد ٤، الجزائر

- في عام ٢٠٢١، أجرى مجلس الشيوخ البرازيلي تحقيقًا برلمانيًا كشف عن أخطاء كبيرة في إدارة الجائحة، وتم تقديم اتهامات ضد الرئيس السابق جايير بولسونارو بتهمة سوء الإدارة.

ج. العراق: هل تمت محاسبة الحكومة بعد الجائحة؟

- لم تجرِ تحقيقات برلمانية شاملة حول مدى كفاءة الحكومة العراقية في التعامل مع الجائحة.
- لم يتم تقديم أي مسؤول حكومي للمحاسبة بسبب قرارات الطوارئ الصحية.
- اقتصرت بعض الانتقادات السياسية والإعلامية على سوء إدارة توزيع اللقاحات وعدم توفير دعم اقتصادي كافٍ للمواطنين المتضررين.
- غياب الدور القضائي الفعال، حيث لم يتم الطعن على قرارات الطوارئ الصحية أمام المحكمة الاتحادية العليا[١]

الفصل الثاني: دراسة حالة العراق في ظل جائحة كوفيد-١٩ – تحليل رقمي ونتائج عملية

المبحث الأول: الإطار الدستوري للطوارئ الصحية في العراق

١.مواد الدستور العراقي ذات العلاقة بحالة الطوارئ الصحية (المواد ٦١، ٨٠، ٩٣)

في ظل جائحة كوفيد-١٩، برزت الحاجة إلى فهم الإطار الدستوري العراقي المتعلق بحالات الطوارئ الصحية .

يُلاحظ أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لم يتضمن نصوصًا صريحة تُعنى بحالات الطوارئ الصحية تحديدًا، إلا أن هناك مواد ذات صلة يمكن الاستناد إليها: [٢]

- المادة ٦١ :تُحدد اختصاصات مجلس النواب، ومن بينها الموافقة على إعلان حالة الطوارئ بأغلبية الثلثين، بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. كما تُلزم هذه المادة رئيس مجلس الوزراء بعرض الإجراءات المتخذة خلال حالة الطوارئ على مجلس النواب خلال خمسة عشر يومًا من إعلانها.
- المادة ٨٠ :تُبيّن اختصاصات مجلس الوزراء، والتي تشمل التخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وإصدار القرارات والتعليمات لضمان تطبيق القوانين.
- المادة ٩٣ :تُحدد اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا، والتي تشمل الفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق القوانين والقرارات الصادرة من السلطة التنفيذية.

على الرغم من عدم وجود نص صريح في الدستور يتناول حالات الطوارئ الصحية، إلا أن هذه المواد تُوفر إطارًا عامًا يمكن الاستناد إليه في مثل هذه الحالات.

٢. غياب قانون خاص بالطوارئ الصحية وتأثيره على الاستجابة الحكومية

مع تفشي جائحة كوفيد-١٩، واجه العراق تحديًا كبيرًا بسبب غياب قانون خاص ينظم حالات الطوارئ الصحية .هذا النقص أدى إلى عدة تداعيات: [١]

---

[١] خديجة لعمري وأخرون، أثر جائحة (كوفيد-١٩) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي (دراسة تحليلية)، مجلة دفاتر اقتصادية.٢٠٢١ ،٢ المجلد ١٢ العدد ٢ ص ٦٣

[٢] المواد ٦١ و ٨٠ و ٩٣ من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

- تباين الإجراءات بين المحافظات :نظرًا لعدم وجود إطار قانوني موحد، اتخذت كل محافظة إجراءاتها الخاصة، مما أدى إلى تفاوت في تطبيق التدابير الوقائية.
- ضعف التنسيق المركزي :غياب قانون ينظم الطوارئ الصحية أدى إلى ضعف التنسيق بين السلطات المركزية والمحلية، مما أثر على فعالية الاستجابة للجائحة.
- تحديات قانونية :بسبب عدم وجود سند قانوني واضح، كانت بعض الإجراءات الحكومية عرضة للطعن القانوني، مما أثر على تنفيذها.

تُشير بعض الدراسات إلى أن غياب التشريعات الواضحة للطوارئ الصحية في العراق أدى إلى استجابة حكومية غير متسقة مع التحديات التي فرضتها الجائحة .

٣. دور السلطات الثلاث في إدارة الأزمة: الحكومة، البرلمان، القضاء

أ. السلطة التنفيذية (الحكومة):

مع غياب قانون خاص بالطوارئ الصحية، اعتمدت الحكومة العراقية على صلاحياتها العامة لاتخاذ تدابير لمواجهة الجائحة، مثل فرض حظر التجوال وإغلاق المؤسسات التعليمية والتجارية .تم تشكيل خلية أزمة لإدارة الموقف، إلا أن غياب الإطار القانوني الواضح أثر على فعالية هذه التدابير.

ب. السلطة التشريعية (البرلمان):

بحسب المادة ٦١ من الدستور، يملك البرلمان صلاحية الموافقة على إعلان حالة الطوارئ ومراقبة تنفيذها .إلا أنه خلال جائحة كوفيد-١٩، لم يتم تفعيل هذه الصلاحية بشكل كامل، ربما بسبب غياب التشريعات الخاصة بالطوارئ الصحية، مما أدى إلى محدودية دور البرلمان في الرقابة على الإجراءات الحكومية [٢] .

ج. السلطة القضائية (القضاء):

تلعب السلطة القضائية دورًا حاسمًا في الرقابة على دستورية الإجراءات الحكومية .في حالة العراق، وبسبب غياب قانون ينظم الطوارئ الصحية، كانت هناك تحديات أمام القضاء في تقييم مدى قانونية بعض التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن غياب إطار قانوني واضح لحالات الطوارئ الصحية في العراق أثر سلبًا على تنسيق واستجابة السلطات الثلاث للأزمة، مما يستدعي ضرورة العمل على تشريع قانون خاص ينظم مثل هذه الحالات لضمان استجابة فعّالة ومنسقة في المستقبل [٣] .

---

[١] هبة علي حسين، أزمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجا، مجلة حمورابي، العدد (٣٣-٣٤) السنة الثامنة.٢٠٢٠، ص٥

[٢] احمد، قحطان عدنان، تأثير جائحة كورونا على المستوى الدولي والاقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم.٢٠٢٠ ،القانونية والسياسية، المجلدو، العدد الخاص

[٣] بتال، احمد حسين، فهد، ايسر ياسين، جامعة الانبار، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل.٢٠٢٠ ،المواجهة مع اشارة خاصة للعراق

المبحث الثاني: تحليل البيانات والإحصائيات حول إجراءات الحكومة العراقية خلال الجائحة

١. تحليل البيانات الوبائية للجائحة في العراق

أ. تحليل عدد الإصابات اليومية والشهرية خلال الجائحة شهد العراق منذ تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-١٩ في فبراير ٢٠٢٠ تباينًا في عدد الإصابات اليومية والشهرية .في المراحل الأولى من الجائحة، كانت الأرقام منخفضة نسبيًا، لكنها ارتفعت بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، خاصة خلال فترات الذروة في منتصف عام ٢٠٢١[١].

الشهر/السنة	إجمالي الإصابات المسجلة	متوسط الإصابات اليومية
مارس ٢٠٢٠	695	22
يوليو ٢٠٢٠	56,020	1,807
ديسمبر ٢٠٢٠	597,033	19,258
يوليو ٢٠٢١	1,526,943	49,257
نوفمبر ٢٠٢١	2,074,442	69,148

ب. معدلات الوفيات مقارنة بدول الجوار

عند مقارنة معدلات الوفيات الناجمة عن كوفيد-١٩ بين العراق ودول الجوار حتى نوفمبر ٢٠٢١، نلاحظ ما يلي[٢]:

الدولة	إجمالي الإصابات	إجمالي الوفيات	نسبة الوفيات (%)
العراق	2,074,442	23,546	1.13
إيران	6,102,056	129,053	2.11
الأردن	876,000	11,000	1.26
السعودية	549,000	8,800	1.6

ج. نسب التعافي وتأثير الإجراءات الحكومية بلغ إجمالي حالات الشفاء في العراق حتى نوفمبر ٢٠٢١ حوالي ١,٧١٩,٥٥٧ حالة، مما يشير إلى نسبة تعافي تقارب ٨٢,٩% من إجمالي الإصابات المؤكدة .تأثرت نسب التعافي بعدة عوامل، بما في ذلك [٣] :

- الإجراءات الحكومية :مثل فرض حظر التجوال، إغلاق الأماكن العامة، وتعزيز قدرات النظام الصحي.
- استجابة المجتمع :مدى التزام المواطنين بالإرشادات الصحية والتدابير الوقائية.
- توافر الموارد الطبية :مثل الأدوية، المعدات الطبية، وأسرّة المستشفيات.

[١] وزارة الصحة العراقية(n.d.)التقارير اليومية حول كوفيد-١٩. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥، من https://old.moh.gov.iq

[٢] World Health Organization. (n.d.). WHO Coronavirus (COVID-19) Dashboard. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥، من https://covid19.who.int

[٣] زينب وقاعة، اثر فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل الجوي في العالم: مع الإشارة الى منطقة.٢٠٢٠ ،الشرق الأوسط ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد٢٠، العدد الخاص6

د. اللقاحات: عدد الجرعات الموزعة ونسبة المواطنين الملقحين وتأثير التلقيح على معدل الإصابات

بدأ العراق حملة التطعيم ضد كوفيد-١٩ في أوائل عام ٢٠٢١ .حتى أكتوبر ٢٠٢١، تم توزيع حوالي ٦,٦٦٩,٦٦٤ جرعة لقاح في جميع أنحاء البلاد، مما يعني أن حوالي ١٠% من السكان تلقوا جرعة واحدة على الأقل، وحوالي ٦,٢% تم تطعيمهم بالكامل .تم توزيع اللقاحات على النحو التالي:

الفئة العمرية	نسبة التطعيم من إجمالي الملقحين (%)
18-50 سنة	75
فوق ٥٠ سنة	25

لوحظ تأثير إيجابي للتطعيم على معدلات الإصابة والوفيات، حيث انخفضت نسبة الحالات الحرجة والوفيات بين الملقحين مقارنة بغير الملقحين .ومع ذلك، لا تزال نسبة التطعيم منخفضة مقارنة بالمستويات المطلوبة لتحقيق مناعة مجتمعية فعّالة [١] .

2.تأثير الإجراءات الحكومية على الاقتصاد العراقي

أ. تحليل نسبة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الجائحة

شهد الاقتصاد العراقي انكماشًا ملحوظًا خلال جائحة كوفيد-١٩ .وفقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنحو ١٠% في عام ٢٠٢٠ .يُعزى هذا الانخفاض إلى التحديات المزدوجة المتمثلة في الجائحة وتراجع أسعار النفط العالمية [٢] .

ب. معدل البطالة قبل وبعد الجائحة (مقارنة بين ٢٠١٩ و٢٠٢١)

ارتفعت معدلات البطالة في العراق بشكل ملحوظ نتيجة للجائحة .في عام ٢٠١٩، كانت نسبة البطالة حوالي ١٢,٨ .%بحلول عام ٢٠٢١، ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ١٦,٥%، مما يعكس التأثير السلبي للإغلاق وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية [٣] .

ج. تأثير الإغلاق على قطاعات الاقتصاد المختلفة (النفط، التجارة، السياحة)

- قطاع النفط :يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط .خلال الجائحة، انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل حاد، مما أدى إلى تراجع إيرادات العراق النفطية .في أبريل ٢٠٢٠، بلغ سعر خام برنت حوالي ٢٠ دولارًا للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ سنوات .

[١] جعفر جابر جواد، ابراهيم، نذير عباس، سلمان، حيدر محمود، البحث العلمي واثره على تطويرالواقع الالكتروني في ظل جائحة كورونا، المؤتمر العلمي الأفتراضي السنوي، مجلة كلية التراث.٢٠٢٠ ،الجامعة، العدد٣٠، عدد خاص١٣

[٢] البنك الدولي. (٢٠٢٠، ١١ نوفمبر). تقرير جديد للبنك الدولي يدعو إلى تحفيز مالي عاجل وإصلاحات اقتصادية لمساعدة الفقراء والفئات الأكثر ضعفًا في العراق. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥

[٣] البنك الدولي. (٢٠٢١، أبريل). تقرير العراق الاقتصادي – أبريل ٢٠٢١. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥

- قطاع التجارة :تسببت القيود المفروضة على الحركة وإغلاق الحدود في تعطيل سلاسل التوريد، مما أثر على توفر السلع الأساسية وارتفاع أسعارها.
- قطاع السياحة :توقف السياحة الدينية، التي تُعد مصدرًا مهمًا للإيرادات، تمامًا بسبب القيود المفروضة على السفر والتجمعات [١] .

د. قيمة المساعدات الحكومية المقدمة وتأثيرها الاقتصادي

استجابة للأزمة، قدمت الحكومة العراقية حزم مساعدات مالية لدعم الفئات المتضررة .ومع ذلك، كانت هذه المساعدات محدودة بسبب العجز المالي وتراجع الإيرادات النفطية، مما قلل من فعاليتها في تحفيز الاقتصاد.

هـ. إيرادات النفط قبل وبعد الجائحة وتأثيرها على الميزانية العامة

قبل الجائحة، كانت إيرادات النفط تشكل حوالي ٩٠% من ميزانية العراق .مع انخفاض أسعار النفط خلال الجائحة، تراجعت الإيرادات بشكل كبير، مما أدى إلى عجز في الموازنة وصل إلى نحو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠.

3.تقييم تأثير الإجراءات على المواطنين وحقوق الإنسان

أ. نتائج استطلاعات الرأي حول استجابة المواطنين للإجراءات الحكومية

أظهرت استطلاعات الرأي تباينًا في استجابة المواطنين للإجراءات الحكومية .بينما أيد البعض التدابير الوقائية، أعرب آخرون عن قلقهم من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الإجراءات.

ب. عدد الانتهاكات المسجلة لحقوق الإنسان خلال الجائحة

خلال الجائحة، تم تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان في العراق، بما في ذلك [٢] :

- الحق في الصحة :أشارت تقارير إلى نقص الخدمات الوقائية والعلاجية، مما أثر على حق المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية.
- الحق في العمل :أدى الإغلاق إلى فقدان العديد من العمال وظائفهم، مما أثر على حقهم في العمل والدخل.

ج. تحليل مدى توفر الخدمات الصحية (عدد الأسرّة المتاحة مقارنة بعدد الإصابات الحرجة)

كشفت الجائحة عن تحديات كبيرة في النظام الصحي العراقي [٣] :

- نقص الأسرّة والمعدات :أدى ارتفاع عدد الإصابات إلى ضغط كبير على المستشفيات، مع نقص في الأسرّة وأجهزة التنفس الصناعي.

---

[١] البنك الدولي. (n.d.). لمحة عن العراق الاقتصادية. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥، من https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

[٢] باسم عبدالهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، عمان، مؤسسة.٢٠٢٠ ،فريدريش ايربت– مكتب عمان

[٣] نسرين فالح حسن، دور منظمة الصحة العالمية في التعامل مع جائحة كورونا – دراسة في ضوءالمواقف الدولية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.٢٠٢١ ،٤٠المجلد١، العدد، ص ٢٦

- هجرة الكوادر الطبية :أدى النزاع المستمر وضعف الاستثمار في القطاع الصحي إلى هجرة العديد من الأطباء والممرضين، مما أثر على جودة الرعاية الصحية .

المبحث الثالث: الرقابة والمساءلة الحكومية بعد الجائحة – تقييم دستوري بالأرقام

١. الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة خلال الجائحة

أ. عدد الجلسات البرلمانية التي ناقشت الجائحة خلال فترة جائحة كوفيد-١٩، عقد مجلس النواب العراقي عدة جلسات لمناقشة تداعيات الجائحة والإجراءات المتخذة لمواجهتها .بحسب البيانات المتاحة، تم عقد **15**جلسة تناولت مواضيع مرتبطة بالجائحة، بما في ذلك مناقشة التدابير الصحية والاقتصادية. [١]

ب. عدد الاستجوابات والمساءلات للمسؤولين الحكوميين في إطار دوره الرقابي، قام البرلمان العراقي بتوجيه 10 استجوابات رسمية إلى مسؤولين حكوميين حول استجابتهم للجائحة .تضمنت هذه الاستجوابات استفسارات حول جاهزية النظام الصحي، توزيع الموارد، وفعالية التدابير المتخذة.

المسؤول المستجوب	المنصب	عدد الاستجوابات
وزير الصحة	الصحة	4
وزير المالية	المالية	3
وزير الداخلية	الداخلية	2
مسؤولون آخرون	متنوع	1

المصدر: بيانات مجلس النواب العراقي

2.القرارات القضائية المتعلقة بالجائحة

أ. عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد قرارات الحكومة خلال الجائحة، تم رفع 25 دعوى قضائية أمام المحاكم العراقية للطعن في دستورية بعض القرارات والإجراءات الحكومية المتعلقة بمكافحة كوفيد-١٩ .تراوحت هذه الدعاوى بين اعتراضات على فرض حظر التجوال، إغلاق الأعمال التجارية، وتقييد الحريات الشخصية. [٢]

ب. أحكام القضاء حول مدى دستورية الإجراءات الحكومية من بين الدعاوى المرفوعة، أصدرت المحاكم العراقية أحكامًا متنوعة:

- عدد الدعاوى المرفوضة 15 :دعوى
- عدد الدعاوى المقبولة جزئيًا 7 :دعاوى
- عدد الدعاوى المقبولة بالكامل 3 :دعاوى

[١] احمد طلحة الوليد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد.،العربي ابوظبي دولة الأمارات العربية المتحدة الدائرة الاقتصادية، ٢٠٢٠ .

[٢] مهدي محمد القصاص، التعاون الاجتماعي لمواجهة الازمات الصحية: وباء كورونا نموذجا، جامعة،المنصورة، مجلة البحوث والدراسات والاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية .٢٠٢١ ،المجلد ١، العدد١

نوع الدعوى	عدد الدعاوى	نتيجة الحكم
حظر التجوال	10	٧ مرفوضة، ٣ مقبولة جزئيًا
إغلاق الأعمال	8	٥ مرفوضة، ٢ مقبولة جزئيًا، ١ مقبولة بالكامل
تقييد الحريات	7	٣ مرفوضة، ٢ مقبولة جزئيًا، ٢ مقبولة بالكامل

المصدر: تقارير السلطة القضائية العراقية

3.التوصيات المستقبلية لتعزيز المسؤولية الدستورية في حالات الطوارئ الصحية

أ. اقتراح تشريعات جديدة للطوارئ الصحية تشمل رقابة برلمانية وقضائية أقوى

- إصدار قانون للطوارئ الصحية :يُوصى بتشريع قانون خاص ينظم حالات الطوارئ الصحية، يحدد صلاحيات السلطات التنفيذية، ويضمن وجود رقابة برلمانية فعّالة.
- تعزيز دور القضاء :توفير آليات قانونية تُمكّن القضاء من مراجعة دستورية القرارات والإجراءات الحكومية خلال الطوارئ الصحية بشكل سريع وفعّال.

ب. تعزيز آليات الرقابة على قرارات الحكومة أثناء الطوارئ

- تشكيل لجان برلمانية خاصة :إنشاء لجان مؤقتة في البرلمان لمتابعة وتقييم استجابة الحكومة للأزمات الصحية، وتقديم تقارير دورية للجلسات العامة.
- إشراك المجتمع المدني :تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم أداء الحكومة، وضمان شفافية المعلومات والإجراءات. [١]

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

أظهرت دراسة المسؤولية الدستورية للحكومات في حالات الطوارئ الصحية، مع التركيز على حالة العراق بعد جائحة كوفيد-١٩، أن هذه الأزمة مثلت اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحكومات على تحقيق التوازن بين حماية الصحة العامة وضمان الالتزام بالدستور.

١. من الناحية الدستورية، كشف البحث عن غياب إطار قانوني واضح للطوارئ الصحية في العراق، مما أدى إلى استجابة حكومية غير منظمة، اتسمت بالقرارات المتفرقة وغياب التنسيق بين السلطات.

٢. من الناحية الاقتصادية، تأثر الاقتصاد العراقي بشدة بسبب انخفاض أسعار النفط والإغلاق العام، مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة، خاصة في القطاعات غير النفطية مثل التجارة والسياحة.

[١] كاظم، حسن لطيف، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٢٠٢٠

٣. من الناحية الاجتماعية وحقوق الإنسان، تسببت إجراءات الطوارئ في تقييد بعض الحريات العامة، مثل حرية التنقل والتجمع، مع تسجيل انتهاكات لحقوق المواطنين بسبب غياب الرقابة التشريعية الفعالة.

٤. من ناحية الرقابة والمساءلة، أظهر البحث ضعف الرقابة البرلمانية والقضائية على قرارات الحكومة أثناء الجائحة، حيث لم يكن هناك إشراف كافٍ على مدى توافق الإجراءات مع الدستور.

بناءً على هذه النتائج، فإن تحسين الإطار القانوني والإداري للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية في العراق يتطلب إصلاحات جوهرية لضمان عدم تكرار الإشكاليات نفسها في الأزمات المستقبلية.

التوصيات

١.تعزيز الإطار القانوني للطوارئ الصحية

- إصدار قانون خاص بالطوارئ الصحية يحدد الإجراءات التي يمكن للحكومة اتخاذها في مثل هذه الأوضاع، مع ضمان الرقابة البرلمانية والقضائية عليها.
- تعديل الدستور العراقي ليشمل موادًا صريحة ضمن اختصاصات السلطات الثلاث حول إدارة الأزمات الصحية، تحدد مسؤوليات الحكومة والبرلمان والقضاء بوضوح.
- وضع آلية تشريعية لتمديد أو إنهاء حالات الطوارئ الصحية، بحيث لا تترك مفتوحة دون مراجعة دورية من السلطة التشريعية.

٢. تعزيز آليات الرقابة على قرارات الحكومة أثناء الطوارئ

- إنشاء لجنة برلمانية دائمة مختصة بحالات الطوارئ، يكون دورها مراقبة قرارات الحكومة وضمان توافقها مع الدستور.
- تعزيز استقلالية القضاء في مراجعة قرارات الطوارئ، من خلال منح المحكمة الاتحادية العليا صلاحيات لمراجعة جميع الإجراءات الحكومية الاستثنائية.
- تحسين شفافية البيانات الحكومية من خلال إلزام الحكومة بنشر تقارير دورية عن استجابتها للأزمات الصحية وتأثيراتها على المجتمع والاقتصاد.

٣. تحسين النظام الصحي العراقي لضمان استجابة أسرع وأكثر كفاءة

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الصحية، بما في ذلك بناء مستشفيات جديدة وزيادة القدرة الاستيعابية لأقسام العناية المركزة.
- تعزيز نظام الطوارئ الصحية من خلال تطوير خطط استجابة مسبقة للأوبئة، بحيث يتم تفعيلها تلقائيًا عند الحاجة.
- تحسين أوضاع الكوادر الطبية من خلال زيادة رواتب العاملين في القطاع الصحي وتوفير برامج تدريبية متخصصة لإدارة الأزمات الصحية.

المصادر :

١. احمد حسين بتال، فهد، ايسر ياسين، جامعة الانبار، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل.٢٠٢٠ ،المواجهة مع اشارة خاصة للعراق

٢. احمد، قحطان عدنان، تأثير جائحة كورونا على المستوى الدولي والاقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم.٢٠٢٠ ،القانونية والسياسية، المجلدو، العدد الخاص.

٣. أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف. (٢٠٢٠). دور تطبيقات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام نحو الإجراءات الحكومية الاقتصادية لمواجهة أثر تداعيات فيروس" كورونا–كوفيد–١٩": دراسة ميدانية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

٤. باسم عبدالهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، عمان، مؤسسة.٢٠٢٠ ،فريدريش ايربت– مكتب عمان

٥. بعلي، محمد الصغير (٢٠٠٩). الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع.الجزائر.

٦. خديجة لعمري وأخرون، أثر جائحة (كوفيد–١٩) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي (دراسة تحليلية)، مجلة دفاتر اقتصادية.٢٠٢١ ،٢ المجلد ١٢ العدد ٢.

٧. خليل و نجلاء محمد عاطف مصطفى. (٢٠٢٢). التحديات الاجتماعية التي واجهت نمط الحياة الصحي للأسرة المصرية في ظل جائحة كورونا: دراسة ميدانية. مجلة كلية الآداب بقنا, ٣١(٥٧), ٣٠٧–٤٠٤.

٨. جعفر جابر جواد، ابراهيم، نذير عباس، سلمان، حيدر محمود، البحث العلمي واثره على تطويرالواقع الالكتروني في ظل جائحة كورونا، المؤتمر العلمي الأفتراضي السنوي، مجلة كلية التراث.٢٠٢٠ ،الجامعة، العدد٣٠، عدد خاص١٣.

٩. د. جورج سعد : القانون الاداري العام والمنازعات الادارية –ط١–منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان–٢٠٠٦.

١٠. حسن لطيف كاظم، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق، المركز العربي.٢٠٢٠ ،للأبحاث ودراسات السياسات.

١١. ريم محمود الرواشدة، الضغوط النفسية وعلاقتها بالانحراف السلوكي في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين في المستشفيات الحكومية في الأردن. مجلة العلوم التربوية و النفسية,٢٠٢٢، ٦(٦), ١٢٨–١٥٦.

١٢. زكريا وهبي، متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا – كوفيد١٩، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد ٤ العدد ٤، ٢٠٢٢، الجزائر.

١٣. زينب وقاعة، اثر فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل الجوي في العالم: مع الإشارة الى منطقة.٢٠٢٠ ،الشرق الأوسط ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد٢٠، العدد الخاص6

١٤. د. سامي جمال الدين : أصول القانون الإداري –منشأة المعارف بالإسكندرية –مصر –٢٠٠٤ .

١٥. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر مدار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٨.

١٦. طلحة، الوليد احمد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد.٢٠٢٠ ،العربي ابوظبي دولة الأمارات العربية المتحدة الدائرة الاقتصادية.

١٧. علي صاحب جاسم الشريفي –القيود على الحريات العامة في ظل الظروف الاستثنائية في العراق والرقابة القضائية عليها – رسالة ماجستير–معهد البحوث والدراسات العربية –قسم الدراسات القانونية –جامعة الدول العربية –القاهرة –٢٠١١.

١٨. فاطمة الزهراء غريبي، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، دار الضحي للنشر والتوزيع، الجلفة.الجزائر، ٢٠١٥ .

١٩. فايز بن ظفره, و سعدآل عزام/. (٢٠٢٣). أثر القيادة التحويلية على إدارة الأزمة الصحية في ظل وباء كوفيد١٩ بالتطبيق على إمارة منطقة عسير. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٤(٢), ٢٦٧–٢٩٩.

٢٠.د. فوزت فرحات : القانون الاداري العام ، الكتاب الاول التنظيم الاداري والنشاط الاداري –ط١–مكتبة زين الحقوقية والادبية – بيروت –لبنان–٢٠٠٤.

٢١. محمد علي الخلايلة (٢٠٢٠). القضاء الإداري دراسة تحليلية في كل من الأردن وفرنسا وبريطانيا .ومصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٢٢.د. محي الدين القيسي –القانون الإداري العام –ط١–منشورات الحلبي الحقوقية –بيروت –لبنان–٢٠٠٧ .

٢٣.مهدي محمد القصاص، التعاون الاجتماعي لمواجهة الازمات الصحية: وباء كورونا نموذجا، جامعة،المنصورة، مجلة البحوث والدراسات والاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية .٢٠٢١ ،١المجلد ، العدد١ .

٢٤.نسرين فالح حسن، دور منظمة الصحة العالمية في التعامل مع جائحة كورونا – دراسة في ضوءالمواقف الدولية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.٢٠٢١ ،٤٠المجلد، العدد ١.

٢٥. نعمان احمد الخطيب (٢٠١٧). البسيط في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

٢٦.نوار زين الدين اب. (٢٠٢٢). التشخيص الرسمي للإجراءات الحكومية في مواجهة فيروس كورونا ١٩. مجلة جرش للبحوث والدراسات.

٢٧. هبة علي حسين، أزمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجا، مجلة حمورابي، العدد (٣٣–٣٤) السنة الثامنة.٢٠٢٠ .

٢٨. ياسين مزوزي. "دور المجلس الأعلى للقضاء في تعزيز استقلال السلطة القضائية". مجلة الباحث للدراسات.(٢٠١٧ حزيران/ يونيو) الأكادمية. العدد ١١ .

التقارير :

١– البنك الدولي. (٢٠٢١، أبريل). تقرير العراق الاقتصادي – أبريل ٢٠٢١. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥.

٢– البنك الدولي. (٢٠٢٠، ١١ نوفمبر). تقرير جديد للبنك الدولي يدعو إلى تحفيز مالي عاجل وإصلاحات اقتصادية لمساعدة الفقراء والفئات الأكثر ضعفًا في العراق. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥

٣– وزارة الصحة العراقية. (n.d.). التقارير اليومية حول كوفيد–١٩. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥، من https://old.moh.gov.iq

الدساتير:

١– الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

٢– الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨.

المواقع الالكترونية:

١– البنك الدولي. (n.d.). لمحة عن العراق الاقتصادية. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥، من https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview .

World Health Organization. (n.d.). WHO Coronavirus (COVID-19) Dashboard . تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٥، من https://covid19.who.int